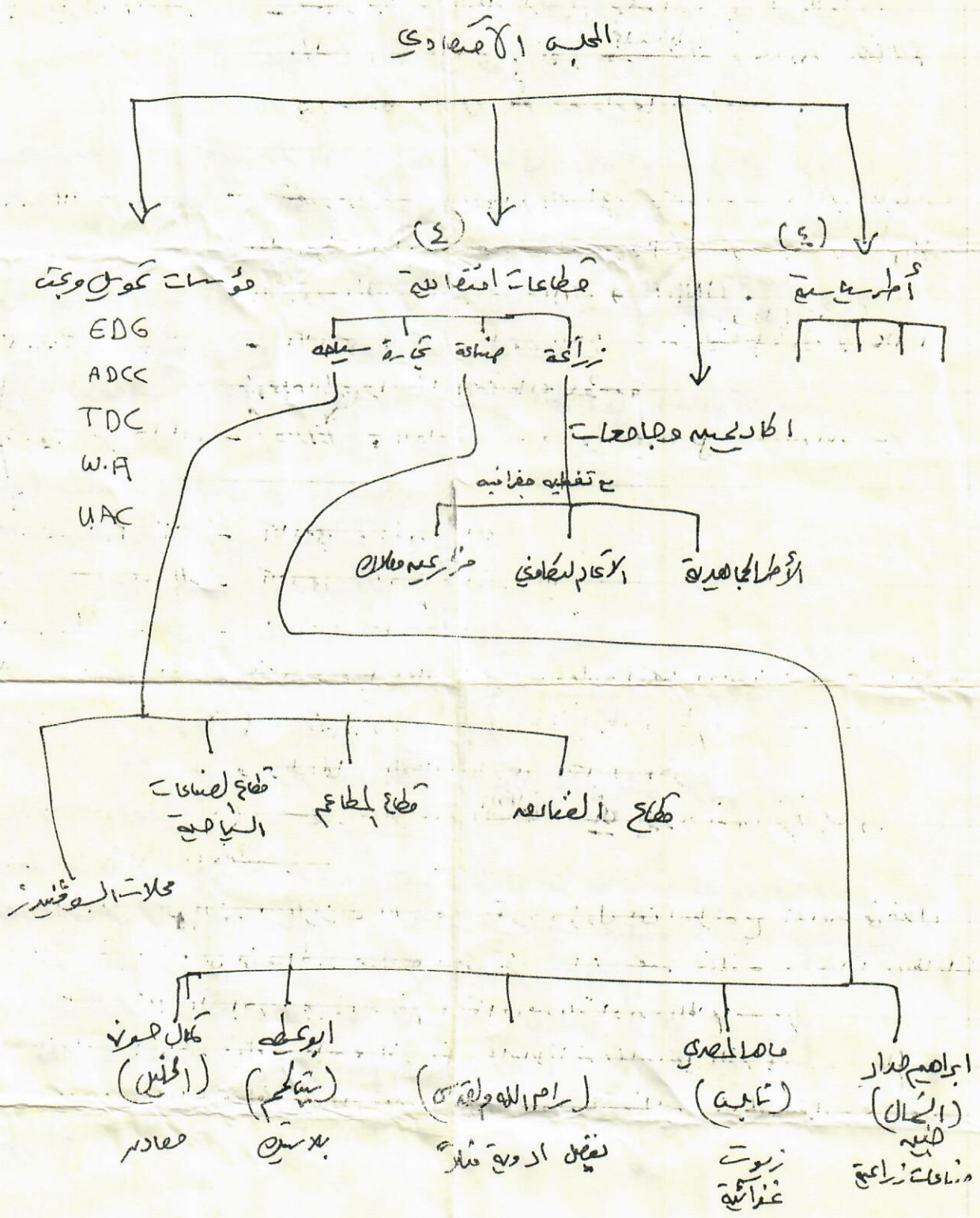


① أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي هم نفس أعضاء ٥٠٧ أعضاء منه.

② أعضاء لجنة التوجيه العليا.

③ فقيه العلم يوضيا / أمين الجنس.

④ الحزب هم الحكم

نموذج مقترح حول تشكيلة المجلس المقترح (اعادة ترتيب).

١- ابو حاكم الزعير - شخصية مركزية في القطاع الزراعي يمكنه ان يشرف على علاقات المجلس بهذا القطاع. عضو مجلس ادارة في ADC

٢- كمال حسونه - شخصية مركزية في القطاع الصناعي يمكنه ان يشرف على علاقات المجلس بهذا القطاع من خلال اتحاد رجال الاعمال، عضو مؤول في مختلف المؤسسات التنموية المحلية وهو احد مؤسسي EDG و ONDP.

٣- د. محمود ابو الرب - اكاديمي بارز في جامعة النجاح، عضو مجلس ادارة TDC

٤- بشير خليله - المقاومة - نشيط في الحقل، خلفية اكاديمية. عضو مجلس ادارة ومستشار اقتصادي لمؤسسة EDG

٥- د. حازم شنار - اكاديمي، اخصائي سياحي

٦- د. حميد عبد الله - اكاديمي، باحث، اخصائي سياحي

٧- زكريا - باحث، اخصائي سياحي

٨- عوني سيام - غزة، رجل اعمال ناجح، عملية انتحارية جيدة جدا في غزة

٩- ( ؟ ) شخصية مركزية في الوسط التجاري يستطيع ان يعكس الحاجات ويربط المجلس بالقطاع التجاري بشكل او باخر

١٠- ( ؟ ) شخصية مركزية في القطاع السياحي يؤدي نفس الغرض السابق

١١- غالب الخطيب

كل واحد من الشخصيات المركزية الاربعة تكون مسؤول عن العلاقة مع قطاعه من خلال لجنة تضم اشخاص من مناطق مختلفة، من مؤسسات شعبية مختلفة واحيانا من قطاعات مختلفة مثلا: الباحث: يجب ان تضم اشخاص من الصناعة والطاقم ... الخ
الزراعة: مناطق مختلفة ولجان مختلفة مثل لجان الاغاثة، لجان العمل الزراعي ... الخ
الصناعة: قطاعات مختلفة، قطاع خاص، قطاع عام، تعاونيات صناعية، مناطق جغرافية مختلفة.

؟ ابراهيم
؟ جاد
؟ حاج

# مشروع تشكيل مجلس اقتصادي تنموي

يشكل الجانب الاقتصادي في حياة شعبنا الفلسطيني في المناطق المحتلة ركن اساسي من اركان الصمود والبناء المستقبلي والمقاومة في آن واحد. وتتمتع في هذا المجال وفي هذا الوقت بالذات بامكانيات وفرص نادرة لاحراز انجازات من الممكن ان تترك اثر على جوانب مختلفة في حياة مجتمعنا. وبالرغم من كل ذلك يعاني هذا القطاع من تخبط وتناقض وعدم وجود رؤيا مشتركة ومتكاملة مما يفوت الكثير من الفرص ويبدد الكثير من الامكانيات والجهود القائمة.

بناءا على هذا الواقع، وبعد مشاورات جانبية متعددة، هذا مشروع اقتراح يهدف الى احالة التعامل مع الجانب الاقتصادي في مجتمعنا الى نخبة من المعنيين بحيث يكلفوا بالعمل بشكل جماعي لتحقيق الاهداف التالية:-

اولا: مهمة اجراء المسح الشامل لتكوين صورة عن المقدرات الاقتصادية المادية والبشرية والتنظيمية حيث تنتهي بتكوين تصور واضح عن ما لدينا من موارد اقتصادية مختلفة وما انجز حتى الان من مؤسسات اقتصادية او هيئات شعبية او مبادرات خاصة وما لدينا من خبرات بشرية علمية او تجريبية في هذا المجال، وبديهي ان تحديد ما هو موجود يساعد على معرفة ما ينقص.

ثانيا: مهمة التنسيق بين الفعاليات التنموية الاقتصادية المختلفة وذلك للحصول على اقصى مردود من ما هو موجود، كذلك تجاوز التكرار والتنافس غير المبرر من بعض المؤسسات والوصول الى نوع من التخصص بين المؤسسات والفعاليات التنموية الوطنية والشعبية.

ثالثا: مهمة تأدية عمل استشاري لمن يتخذ القرار السياسي، هذا القرار الذي يعاني من ثغرات عديدة على الجانب الاقتصادي بسبب غياب جهة مختصة وموحدة تضع من خلاصة خبراتها ونقاشاتها استنتاجات ومهمات واهداف للتعامل مع الواقع الحالي واشكالاته على هذا الصعيد.

رابعا: مهمة وضع اولويات تنموية اقتصادية، يلاحظ حتى الان غياب لاي اتفاق حول اولويات التنمية بمعنى اخر اولويات الاستثمار خاصة للاموال التي تأتي بغزارة من جهات عديدة من الخارج سواء جهات عربية او اجنبية ومثل هذه المهمة تتطلب توصيات قائمة على اساس دراسات مختصة وقناعة لدى العاملين في هذا الحقل بهدف جعل هذه النتائج قابلة للتطبيق.

خامسا: مهمة التعامل بشكل موحد وقائم على اساس اهداف واضحة مع المؤسسات التطوعية الخاصة PVO s مثل انيرا، CDF .. الخ وكذلك مؤسسات الامم المتحدة مثل U.N.D.P. وغيرها، اضافة الى السوق الاوروبية المشتركة والحكومات الاوروبية وما الى ذلك. هذه الجهات المختلفة العاملة في المناطق المحتلة تستثمر اموال كبيرة وفق ما تراه هي مناسبة او وفق ما تتفق عليه مع هذه المؤسسة المحلية او تلك دون ان يكون اسلوب عملها واهدافها مرتبط او منسجم حتى مع تصورات وطنية مدروسة وموحدة.

سادسا: مهمة تمثيل المناطق المحتلة على الصعيد التنموي الاقتصادي: المناطق المحتلة عرضه لزيارات من وفود بمستويات مختلفة لاهداف متعددة مثل الاستطلاع على الاوضاع الاقتصادية اما لهدف التضامن او المعرفة وكذلك استطلاع الامور بهدف تقديم الدعم المالي او الفني في المجال الاقتصادي، ومن الملاحظ ان هؤلاء يستمعون الى تقديرات متفاوتة في جديتها واحيانا متناقضة مما يؤدي الى احداث البلبلة احيايا والى تفويت فرص احيانا اخرى ولكن في كل الحالات الى اعطاء صورة غير ايجابية عن العمل التنموي الاقتصادي بشكل عام، ان وجود فريق منسجم ومضطلع يؤدي مهمة مثل هذه اللقاءات كفيل بحل مثل هذه الثغرات.

سابعا: على المدى المتوسط مهمة جعل عمل المؤسسات التنموية المختلفة تصب من خلال اسلوب عمل متكامل ومدروس جماعيا في استراتيجية تنموية متكاملة تساهم في رفد معركتنا الحالية سواء على صعيد تعزيز الصمود او بناء مقومات الاستقلال.

تنسيق سياسي
لجنة الخارجية
لجنة الدفاع
لجنة التوجيه
لجنة قضائية
حماية المستهلك
مالية
بناء
تنسيق عمل
مجلس الصحة الوطني
مجلس الثقافة الوطني
مجلس اقتصادي
الصناعة
التجارة
الزراعة
السياحة
المجلس العالي لشؤون العمال
الداخلية
الدفاع
الخارجية
الأشغال العامة
الشؤون الاجتماعية
الشباب والرياضة
الإعلام